دور تحسين تقديم الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الراشد في تعزيز سلوك المواطنة بالمجتمع الجزائري

The role of improving the provision of public service as an essential element of the good governance in promoting the behavior of citizenship in the Algerian society

د عادل بضياف* [1]

[1]جامعة يحيى فارس المدية (االجزائر)، adelboudyef@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/11 تاريخ القبول: 2022/12/04 تاريخ النشر: 2023/01/31

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الخدمة العامة والذي يعتبر إحدى العناصر الأساسية التي تندرج تحت الحكم الرشيد حيث يرتبط هذا المفهوم بمفهوم تعزيز سلوك المواطنة في المجتمع ارتباطا وثيقا، فمن خلال تولي الدولة مسؤولية إتاحة مختلف أنواع الخدمات إلى عامة الناس بما فيها خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ، وهو ما يعد جد ضروري وأساسي لتعزيز سلوك المواطنة ، حيث يختلف تقديم هذه الخدمة من دولة إلى أخرى حسب إمكاناتها المادية ونظام حكمها .

وكنتيجة لهذه الدراسة توصلنا إلى انه من اجل إقامة دولة العدل والقانون يتطلب من السلطة الحاكمة العمل على إيصال المنافع إلى أصحاب الحقوق ، وعليه وجب توجيه هذه الخدمة العامة وفق المبادئ والقيم التي تكرس حقوق الإنسان وتسير ومبادئ الحكم الرشيد ، كالكفاءة والمقدرة والنزاهة التي يجب إن يتسم بها هؤلاء القائمين على تقديم الخدمات العامة ، وهي خلاصة ما توصلت إليه الكثير من الدراسات في الموضوع.

كلمات مفتاحية: الخدمة العامة .، الحكم الراشد.، المواطنة .

Abstract:

The research aims to identify the concept of public service, which is considered one of the basic elements that fall under good governance , as this concept is closely related to the concept of enhancing citizenship behavior in society closely. Through the state's responsibility to provide various types of services to the general public, including education, health

* المؤلف المرسل

and social care services And, which is very necessary and essential to enhance the behavior of citizenship, as the provision of this service differs from one country to another according to its material capabilities and the system of government..

As a result of this study, we concluded that in order to establish a state of justice and law, the ruling authority is required to work on the delivery of benefits to the rights holders, and therefore this public service must be directed in accordance with the principles and values that enshrine human rights and conduct and the principles of good governance, such as efficiency, ability and integrity that must characterize those in charge of providing public services, which is the conclusion of what many studies have reached on the subject.

Keywords: Public service; good governance; citizenship; keywords

1. مقدمة:

أصبح لازما على الدول العربية بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة التوجه إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والذي يعبر كإرث تاريخي حققت فيه المجتمعات العربية ارقي مراتب الرقي والازدهار في سالف العصور،ومن خلال هذه الورقة البحثية أردنا الكشف عن حقيقة الخدمات العمومية التي تقدمها الجزائر عبر مختلف مؤسساتها العمومية من خلال ما تم تأسيسه عبر اللوائح والقوانين وكذا من خلال الممارسات والإجراءات في الواقع ونحن نتسأل عن مدى تواجد المبادئ التي بإمكانها ترسيخ الحكم الراشد من خلال الخدمات المقدمة ، وما مدى فاعلية أنظمة القيم القائمة على سقل كفاءات وقدرات ونزاهة القائمين على تقديم الخدمات العامة ، للحصول على نوعية جيدة من الخدمات لأجل كسب ثقة الجمهور ورفع روحه المعنوية وهو ما يعزز سلوك المواطنة .

فإلى أي مدى عملت الدولة الجزائرية على توفير هذا المناخ من اجل تقديم خدمة ذات جودة ترقي إلى تعزيز سلوك المواطنة بالمجتمع الجزائري؟

وعلية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الخدمة العامة ؟ وكيف لهذه الخدمة ان تحسن .

- هل يعتبر عصرنة الإدارة كعنصر من عناصر تحسين الخدمة العمومية وتحقيق الحكم الراشد؟
- هل ترقى آليات ترسيخ المواطنة في مجتمعنا الجزائري إلى زرع ثقافة قيمية تعزز سبل الحكم الراشد؟
- ما مدى مساهمة مختلف محاور التنمية الاجتماعية في تحسين الخدمة العمومية وبالتالي تحقيق الحكم الراشد؟
- هل ترقى مختلف الخدمات العمومية المقدمة الى ضمان الحياة الكريمة للمواطن وتعزيز حقوق الإنسان في الجزائر ؟

1- الخدمة العمومية:

ارتبط مفهوم الخدمة العمومية بنشأة الدولة كسلطة ذات سيادة دورها الهادفلإشباعالحاجاتالعامةللمجتمعمنخلالممارسةوظائفوأنشطةفيمختلفالمجالاتالاقتصاديةوالاجتماعيةبغرضزيادةرفاهيةالمجتمعوبالتاليتحقيقالتنميةالاقتصادية،وسنحاولالتطرقإلى بعض التعاريف للخدمات العمومية.

1-1 تعريف الحديث للخدمة العمومية:

يشير مفهوم الخدمة العمومية إلى تملك العملية التي تقوم بها الهيئات العمومية من خلال توفير الخدمات للمواطنين على أساس العالقة التي تربطهم بها.

يقصد بالخدمة العمومية مجموعة من الأنشطة التي تقدمها الدول أو الجهة الرسمية فيبلد ما لصالح العامة من الناس والمواطنين دون تميز، حيث تقوم هذه الخدمة على أساس تحقيق المنفعة العامة لجميع المواطنين كما أنها عمل رسمي صادر عن المؤسسات والدولة ومختلف الوزارات والهيئات ومجالس البلدية ومراكز الشرطة والمحاكم وغيرها.

كما يقصد بمصطلح الخدمة العمومية على أنها الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية و المواطنين و ذلك عن طريق تلبية و إشباع الحاجات الضرورية و المختلفة للأفراد من طرف الوحدات الإدارية والمنظمات العامة ولقد ركز الدكتور ثابت عبد الرحمن إدريس في تعريفه للخدمة العمومية على محورين :

أ/ مفهوم الخدمة العامة كعملية :

حيث تعتبر الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية أو العامة على أنها مجموعة من العمليات ذات الطابع

التكاملي تحتوي على مدخلات و مخرجات , فبالنسبة للمدخلات فهناك ثلاثة أنواع التي يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة و هي :

-الإفراد :إذ يعد الفرد أو المواطن طالب الخدمة احد أنواع المدخلات في تفعيل عملية الخدمة العامة

مثال عن ذلك تقديم الإسعافات الأولية للمرضى في المستشفيات .

الموارد :تعتبر الموارد أيضا احد أنواع المدخلات في عملية الخدمة المقدمة من طرف المنظمات

العامة و الحكومية وهي عمليات تجرى على الأشياء و ليس على الأفراد , و تسمى عمليات الأشياء

المملوكة مثال : خدمات رخص مرور السيارات .

-المعلومات :و يطلق عليها عمليات تشغيل المعلومات و يعكس هذا النوع الجانب الحديث للخدمة

العامة كمحصلة للتطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كمثال : خدمات تحليل البيانات في مراكز

المعلومات .

ب/ مفهوم الخدمة العامة كنظام :

بالإضافة إلى المفهوم الأول للخدمة العامة هناك مفهوم آخر باعتبار الخدمة العامة كنظام يتكون من أجزاء مختلفة و هي كالأتي :

-نظام عمليات التشغيل أو إنتاج الخدمة , وفق هذا النظام تتم عملية التشغيل على مدخلات الخدمة لإنتاج العناصر الخاصة بالخدمة .

-نظام تسليم الخدمة وفق هذا النظام يتم تجميع نهائي لعناصر الخدمة و إيصالها للمواطن طالب الخدمة . **(عاشور عبد الكريم،2010، ص40)**[1]

معايير الخدمة العمومية:

لتحسين الخدمة العمومية والارتقاء بها لا بد من اعتماد آليات للتغيير، نذكر أهمها:

- **المساواة:** لجميع المواطنين الحق في تلقي الخدمة العمومية دون تميز على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين، ويجب تقديمها دون تقصير.
- **الديمومة:** فهي غير منتهية، مرتبطة بحاجات متواصلة للأفراد، ما يتطلب وضع خطط لاستمراريتها، بسبب عدم توفر التمويل، أو إضراب الموظفين أو الأحوال الجوية القاسية .

التطور : لمواكبة أشكال التقدم لاسيما التكنولوجية منها كتحديث وسائل النقل العام وطرق تسديد فواتير الكهرباء لدفع عجلة التنمية ترقية الخدمة العمومية أمام التحديات والمشاكل التي تواجه الخدمة العمومية، والتي تتلخص في العيوب التنظيمية، النظام البيروقراطي ، التراجع التدريجي لفعالية القيم المعمول به منذ القدم على مستوى إدارة الخدمات العامة ، والأزمات المالية التي تتعرض لها، انعدام المنافسة، وبذلك فالهدف من تطوير وتحسين دور الخدمة العمومية هو خلق التوازن بين حجم المنظمات أو مجموعات من المنظمات الخدمية ومحيطها لتحقيق هذا الهدف استعانة بآليات عدة.

ج.**المبادئ الضابطة لسير المرفق العام:**تقدم المرافق العمومية خدمات ذات قيمة هامة للأفراد إذ تغطي احتياجات ومصالح المجتمع ولكي تتمكن هذه المرافق من أداء هذه المهام فإنها تخضع لمجموعة من المبادئ والقواعد والمتمثلة في:

- مبدأ مساواة الجميع أمام المرفق العام.
- مبدأ استمرارية المرفق العمومي.
- مبدأ قابلية المرفق العمومي للتغيير والتبديل(**غالم الهام مصطفى ، 2018 ،ص-ص222-223)** [2]

2- الحكم الراشد :

مظاهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد.

تأسست اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور التالية:

- محور الحكم الراشد والديمقراطية.
- محور الحكم والتسيير الاقتصادي.
- محور تسيير المؤسسات.
- محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(بروسي رضوان ،2009 ، ص175) [3]

نرى أن سعي الدولة الجزائرية في المضي قبلا نحو تحسين سبل الخدم العمومية وتحقيق الحكم الراشد ، بعد حصولها على الاستقلال كان واضحا من خلال نظام الحكم السائد فيها ، حيث كانت هناك التزامات وإصلاحات عديدة سادة البلاد عقب استقلالها وذلك من خلال تعاقب حكوماتها وفترات مختلف الرؤساء الذي تعاقبوا على الحكم.

إن أهم الأسباب و الظروف التي واجهت النظام السياسي الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فرضت على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في ميكانيزمات التنمية من أجل بناء دولة و مجتمع يواكب رهانات و تحديات التطور العالمي من خلال ما يلي:

- ✓ محاولة تمسك الجزائر على مستوى البنى الدستورية و القانونية بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية ويتعلق الأمر بالعناصر التي لا تقوم الديمقراطية حقيقية إلا بتوفرها من احترام مبادئ حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و ضمان احترام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة مع فتح المجال الحريات السياسية وتأسيس الأحزاب السياسية ، وما يؤكد محاولة الجزائر هو التوسع النسبي لهامش المشاركة السياسية و استيعاب الأطياف المجتمعية المتعددة بإصدارها أول دستور يعترف بالتعددية، حيث وضع هذا الأخير الأسس الأولية لمرحلة بناء دولة ديمقراطية وتعددية ،وتعزيز التنوع والمنافسة السياسية النزيهة بعيدا عن أشكال المحسوبية والمحاباة، غير أن الواقع الجزائري لا يعكس هذه النصوص و النوايا.**(زروال يوسف ،2009 ، ص100)** [4]
- ✓ انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء التي تمت المصادقة عليها رسميا في قمة دورية للإتحاد الإفريقي في 10 جويلية 2002 و تضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تحرزه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان و ضمان سلامة السياسات و المؤسسات الاقتصادية و غيرها .**(مجلس الأمة ،2006 ، ص 217)**[5].

وعلى اثر الإصلاحات العديدة التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة والتي نرى أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب نتيجة أسباب عديدة، شهدت فترات عدم استقرار سياسي منذ الاستقلال مرورا بسنوات التسعينات من القرن الماضي ، ليعود الاستقرار بعد ذلك خلال العشرين سنة الأخيرة ، إلا أن هذه الفترة شهدت إصلاحات على عدة مستويات ومخططات رباعية وخماسية لكنها لم تكن في مستوى التطلعات مقارنة مع المداخيل التي حصلت عليها البلاد في فترة ارتفاع أسعار المحروقات ، هذه الأخيرة التي أدرت عائدات كان بإمكانها أن تكون موارد كبيرة تعجل سبل النماء والتطور الذي بإمكانه تحسين الخدمات العمومية وتجعلها في أحسن المستويات ، إلا أن ذلك أدى بالبلاد إلى الدخول في مرحلة جديدة، ظهرت على أثرها بوادر تغيير تلوح في الأفق ، حيث تضمنت المرحلة الجديدة مجموعة من الالتزامات التي جاء بها الرئيس الجديد للبلاد جاء بمقدمتها يقول الرئيس :

إدراكا منا للأزمة الخطيرة متعددة الأبعاد التي تعرفها بلادنا ومجتمعنا ومؤسساتنا، والتي هي في نفس الوقت أزمة حكامة سببها عدم الكفاءة والإهمال

والفساد والجشع وتبديد المال العام وصراع بين الأجيال وأزمة ثقة بين سلطة مستبدة ومواطنين مقيدين خاب أملهم، وإدراكا منا للمخاطر الداخلية والخارجية التي تتربص ببلادنا وتهدد سيادتها وأمنها القومي ووحدتها وسلامتها الترابية، وإذ نعتز بالحراك الشعبي المبارك الذي انطلق في 22 فيفري 2019، والذي فرض إعجاب العالم بسلميته وحضاريته ووطنيته ومطالبه المشروعة المتمثلة في قطيعة حقيقية وتغيير حقّ، وإدراكا منا للطاقات البشرية الهائلة التي أخرجها الحراك للعلن والإمكانات الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في شتى المجالات، أتعهد أمام الله – عز وجلّ – وأمام الشعب الجزائري إذا منحني ثقته رئيسا للبلاد، أن أعمل بكل تفان وإخلاص، لتحقيق مطالب وطموحات الشعب المشروعة التي رفعها حراك 22 فيفري من أجل إحداث تغيير شامل وحقيقي يسمح بتقويم وطني وإعطاء انطلاقة جديدة لبلادنا ويتيح لشعبنا العيش في جزائر ديمقراطية ومزدهرة، وفية لقيم ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، جزائر يكون فيها مكان لجميع الجزائريين.[6]

أ- مراجعة واسعة للدستور :

وقد تم تنفيذ هذا الالتزام ومراجعة بنوده ثم طرحه للاستفتاء.

وخصص الدستور المعدّل أكثر من ثلاثين مادة لباب الحقوق والحريات تضمنت كل ما نصت عليه المواثيق الدولية من حرية الصحافة وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات وكذلك حرية التجارة والاستثمار وحرية المعتقد، ومنعت مواد الدستور وقف أي وسيلة إعلامية أو حل أي حزب أو جمعية إلا بقرار قضائي. ورحّبت "منظمة العفو الدولية" التي قدمت اقتراحات حول مسودة الدستور، "ببعض المواد التي اتسمت بصياغات قوية بشأن حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

ب- أخلقت السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الراشد عن طريق :

- إصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها.
- تحقيق حرية الصحافة وتعدديتها واستقلاليتها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة.
- تعزيز الديمقراطية التشاركية .
- بناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر.
- إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي ولتسيير الإدارة المحلية .

3- مؤشرات الحكم الراشد و دورها في ترشيد السياسات العامة في الجزائر:

نتطرق في هذا العنصر إلى أهم مؤشرات الحكم الراشد ودورها في ترشيد الحكم السياسات العامة بالجزائر، حيث نحاول التركيز على أكثرها علاقة بالعنصر البشري والتنمية وهي كالتالي :

1-3 مؤشر التنمية البشرية :

لقد عرفت التنمية البشرية في الجزائر تطورا معتبرا ،و حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عرضه لتقرير السابع الخاص بالتنمية البشرية في الجزائر و الذي يتم إنجازه بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد حققت الجزائر تحسنا على المستوى الوطني في مجال التنمية خاصة في مجال الصحة و التربية و المساواة بين الجنسين مع زيادة مشاركة المرأة في شتى مجالات الحياة، كما أشار التقرير إلى أن الجزائر توجد في مصاف الدول ذات التصنيف المتوسط في هذا المجال حيث حققت تحسن سنوي بمعدل 1.4 في الفترة الممتدة من 2002-2008 كما كشف تقرير الأمم المتحدة الأخير أن الجزائر احتلت مرتبة متأخرة في تقريرها لسنة 2007-2008 فمن مجموع 177 دولة تم تصنيفها في المرتبة 104[7]

وجاءت الجزائر في المركز الأول مغاربيا والثالثة إفريقيا في تقرير التنمية البشرية 2022 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتأتي في المرتبة الـ 91 عالميا متقدمة على تونس التي جاءت في المرتبة الـ 97 والمغرب التي حلت في المرتبة 123 تلتها موريتانيا في المرتبة 158 عالميا من بين 191 دولة شملها التقرير ،وفقاً للتقرير الذي جاء هذا العام بعنوان "صناعة المستقبل، في عالم متحول" بلغ رصيد الجزائر 0.745 درجة متقدمة عن العام الماضي بمقدار 0.009 درجة .

كما حمل تقرير المؤسسة الأخير دراسة حول مؤشر الأمن الغذائي على مستوى العالم حيث جاءت ايرلندا في المرتبة الأولى عالميا ، وعربيا جاءت قطر في الأولى المرتبة الرابعة والعشرون عالميا وتلتها الكويت في المرتبة الـ 30 عالميا.ومغاربيا جاءت الجزائر في المرتبة الأولى تلتها تونس التي جاءت في المرتبة 55 عالميا والمغرب 57 عالميا.وأحرزت الجزائر 77.9 نقطة فيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، وجودة الطعام وسلامته، وما فوق 62 نقطة لركائز التوافر والمرونة.

وصنفت الجزائر في نفس فئة غالبية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والصين وروسيا والبرازيل واستراليا وغيرها.[8]

وهو ما يبين بالفعل صدق النوايا والتوجهات الجيدة للبلد الذي يحمل استعدادات ، ويهيأ الآليات نحو تنمية سياسية اقتصادية واجتماعية ناجعة .

2-3 مؤشر إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الأجهزة الحكومية:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أحدث الوسائل التي أحدثت قفزة نوعية في الأداء السياسي والاقتصادي و الإداري في الدول.

و عليه يمكن إبراز دور الحكومة الإلكترونية في ترشيد السياسات العامة في النقاط التالية:

- ✓ خلق إدارة متطورة تتميز بطابع التفكير و البحث و الابتكار و الاعتماد على عمليات التخطيط و التنسيق و العمل بروح الفريق و الإنتاجية و الشفافية و الخدمة المستمرة للمواطن.
- ✓ القضاء على كل مظاهر الضعف الإداري و تحسين مستوى الخدمات و توجيه موارد الدولة إلى أفضل الاستخدامات و أكثر إنتاجية.
- ✓ القضاء على مظاهر الإنفاق و استنزاف موارد الدولة، و ترشيد أسلوب إعداد موازنات الأجهزة الإدارية.
- ✓ التخفيض من وتيرة شكاوي المواطنين من سوء الإدارة و الخدمات قي مرافق الجهاز الحكومي، ففي الحكومة غير الإلكترونية تكثر الشكاوي نتيجة انخفاض الكفاءة الإدارية.

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمام خاصا من أجل رفع كفاءة أداء حكومتها وبالتالي زيادة نجاعة و فعالية الخدمات المقدمة للمواطن حيث استخدمت الجزائر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في بعض القطاعات الحكومية كقطاع التعليم العالي و البحث العلمي . [9]

3-3 الشفافية:

وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوّفر **سيادة القانون** يعني أن الجميع، حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون أي تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

5-3 المساءلة:

هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون أي استثناء. وتعد خاصية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- المساءلة التشريعية:

هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة
والرقابة عليها.

- المساءلة التنفيذية:

خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.

- المساءلة القضائية:

تشكل ركن أساس ي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في
أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

3-6 الإجماع:

هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

3-7 المساواة:

وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة .

3-8 الكفاءة:

الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

3-9 العدل:

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية .[10]

4- اثر عصرنة الإدارة على تحقيق تحسين الخدمة العمومية وتحسين الحكم الراشد :

تتميز علاقة المواطن بالإدارة بأنها ذات طابع سياسى وقانونى واجتماعى وأداري يتمتع بموجبها الفرد بمركز قانوني أمام الدولة والإدارة العامة، ويتمتع بمقتضى هذا المركز بجملة من الحقوق في مواجهة الإدارة العامة، ومتحملاً جملة من الالتزامات كذلك، فهي علاقة متبادلة .

وإذا كانت الخدمات التي تقدمها الإدارة دون مستوى الطموحات، فإنها تشكل مصدر إحباط لمستعملي المرافق العمومية الإدارية، وهو ما من شأنه توسيع الهوة بين المواطن والدولة، ولعل سبب ذلك يرجع إلى العدد الكبير للهياكل الإدارية، وهو ما يؤدي إلى البطء في اتخاذ القرارت وتعقيدها. وعلاوة على ذلك، نذكر المركزية المتشددة التي تتسبب في بطء عملية اتخاذ القرارات، أيضاً نتيجة لتعدد القوانين المانحة للصلاحيات، وتداخلها فيما بين الهيئات الإدارية.

كل ذلك، من شأنه أن يساهم وبشكل سلبي في عدم التكفل الجيد بالمواطن طالب الخدمة العمومية، سواء من حيث الاستقبال، أو من خلال تقديم ردود فعل سلبية وغير مقنعة، تعكس عدم اهتمام الإدارة المعنية بالطلبات والشكاوى التي يتقدم بها المواطن.

ومن أجل معالجة تلك السلبيات المذكورة أعلاه، أولت الجزائر اهتماماً خاصاً لتقوية علاقة الإدارة بالمواطن، واستعادة الثقة المفقودة بين الطرفين، حيث سعت إلى وضع تدابير خاصة من شأنها الرقي بالخدمات الإدارية المقدمة للمواطن إلى مستوى الطموحات، سواء على مستوى النظم القانونية المنظمة لنشاط الإدارة، أو من حيث الهيئات التي تم استحداثها لتحسين الخدمة العمومية، وفي هذا الإطار تم استحداث....**(باحماوي عبد الله، 2019 ،ص330).**[11]

4-1 الحكومة الالكترونية بالجزائر:الواقع،الأهداف والمعوقات:

أ-واقع الحكومة الإلكترونية بالجزائر:

لقد أسهمت ثورة الإعلام والاتصال إسهاما كبيرا في إحداث نقلة نوعية في حياة الأمم والشعوب بفضل التطور التقني الذي سخرته الحكومات لخدمة مواطنيها بالدقة والسرعة والجودة، وهذا ما سعت إليه فعلا وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال عصرنة الخدمات المقدمة للمواطنين والتماشي مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والذي انبثق عنه ميلاد الحكومة الإلكترونية بالوزارة .[12]

وقد تضمنت الحوكمة الالكترونية عدة نصوص قانونية أخرها لقانون رقم 15 - 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. (الجريدة الرسمية العدد 06 بتاريخ 10فيفري 2015).

مشروع الجزائر حكومة الإلكترونية بين الواقع والطموحات :

من أجل بدء تنفيذ برنامج تحديث الإدارة العمومية وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات قامت الحكومة بتنصيب لجنة تضم ممثلين عن جميع الوزارات بالإضافة لخبراء في تقنيات الإعلام والاتصال سميت باللجنة الالكترونية وهي تحت إشراف رئيس الحكومة، حيث تم بدأ تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بالجزائر وتم تحقيق العديد من العمليات منها:

- ✓ تنصيب شبكة حكومية داخلية **Intranet** والتي اختصارها (**RIG**) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية.
- ✓ كذلك على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية تم وضع برنامج **IDARA**، أما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي، تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي.

في إطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر، تأخذ التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حيزا كبيرا من اهتمامات الدولة حيث أدى ذلك إلى:

-أتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، موقع وزارة العدل الجزائرية، موقع وزارة السياحة، موقع الأمانة العامة للحكومة، المجلس الشعبي الوطني، موقع وزارة التضامن الوطني، مجلس الأمة، موقع وزارة السكن والعمران، موقع وزارة الصحة، موقع وزارة الخارجية، موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، موقع مكاتب المداومة البرلمانية، موقع وزارة الصناعة، موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال...الخ

أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الإلكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على :

- ✓ إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية (**CNIBe**).
- ✓ إطلاق جوازات السفر الالكترونية والبيومترية.
- ✓ إنشاء البريد الالكتروني.

- ✓ إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.
- ✓ إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية. إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة لإنشاء موزعات بنكية (**CAB** , **DAB,TPE**) وتوزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني.
- ✓ إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعة مؤسسات التكوين العالي. شبكة للإطلاع على نتائج امتحانات شهادتي الباكالوريا والتعليم المتوسط.
- ✓ التسجيل الأولي للحاملين الجدد لشهادة الباكالوريا. إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (**CERTIC**) كنقطة اتصال للبحث التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة(**CDTA**) ومركز الإعلام العلمي والتقني (**CERIST**) ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (**CRSTDLA**).[13]

وفي هذا الصدد نلمس كملاحظين وباحثين ما عملت عليهوزارة الداخلية والجماعات المحلية على مستوى البلديات والدوائر الحكومية في الجزائر لمعالجة الطلبات المتعلقة بالوثائق التي تم رقمنتها كبطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية وجواز السفر الالكتروني والبيومتري وكذا مختلف تطبيقات الرقمنة بمختلف القطاعات ، كقطاع التجارة الذي عمل على رقمنة السجل التجاري للقضاء على التحايل والتهرب الضريبي ، وكذا قطاع التعليم العالي والتربية ، وقطاع الصحة ، خاصة أن الجزائر تعكف على دعم هذه القطاعات ماديا وجعلها في متناول جميع الفئات الهشة وهو ما جعلها عرضة للفساد ونهب المال العام من عدة أطراف ، ورقمنة هذه القطاعات يسهل من رقابتها وسهولة تسيرها بالشكل الذي يصعب على هؤلاء الذين يحاولون السطو على الأملاك العامة ،كما تستمر الهيئات الوصية على التركيز على رقمنة كافة القطاعات لجعلها أكثر قابلية للرقابة وتسهيل إجراءاتها .

ب-أهداف الحكومة الإلكترونية بالجزائر:

تهدف الحكومة الالكترونية أساسا إلى زيادة كفاءة وفعالية الأداء الإداري، وترتبط فوائد الإدارة الالكترونية بوظائف الإدارة عموما، من خلال تحصيل أفضل النتائج في مجال الأنشطة والخدمات المقدمة ومن أهم هذه الفوائد:

- خلق الجو المناسب والظروف المواتية لممارسة النشاط الإداري من خلال تيسير عملية تخزين واسترجاع المعلومات.

- تحقيق الشفافية والتقليل من المحسوبية والبيروقراطية، وكسب ثقة المواطنين من خلال تحسين الخدمات المقدمة لهم.
- الحد من التعقيدات الإدارية مع تسريع انجاز الأعمال والمهام المختلفة.
- استيعاب أكبر قدر من العملاء في الوقت نفسه والقضاء على مشكل الطوابير الطويلة أمام الإدارة.
- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية، وما يرتبط بها من عمليات، مع زيادة كفاءة الإدارة من خلال تعاملها مع الأفراد والمؤسسات.
- إلغاء المعاملة المباشرة بين طرفي المعاملة أو الحد منه مما يقلل من عامل قضاء المصالح الإدارية باستغلال العلاقات الشخصية.
- حلول الأرشيف الإلكتروني محل الأرشيف الورقي، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق مع إمكانية تصحيح الأخطاء بسهولة وفي مدة قياسية .[14]

ج- معوقات تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية:

ليس من الإنصاف القول بعدم توافر إرادة سياسية لإنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، وهذا ما يمكن معاينته من خلال الجهود المبذولة في هذا الإطار، غير أنّ تحقيق الأهداف المنشودة يصطدم بجملة من العوائق منها:

* انخفاض التحسيس بربط المواطنين بشبكة الهاتف الثابت التي تعدّ ضرورية لاستعمال شبكة الانترنت، فلا تزال مؤسسة اتصالات الجزائر لا ترقى للمستوى المطلوب .

* التأخر الكبير في انجاز البنية التحتية للاتّصالات حتى أنّ الكثير من الدول المتخلفة تجاوزتنا في هذا المجال رغم شح مواردها الاقتصادية على غرار الكثير من الدول الإفريقية الفقيرة.

* انخفاض نسبة الربط بالانترنت وقلة استخدامه من قبل المواطنين والإحصائيات تؤكد أنّ الجزائر تحتل مراتب جد متدنّية في هذا المجال، ولا يمكن مقارنتها بالدول الرائدة على الإطلاق مثل كوريا والولايات المتحدة واليابان وغيرها، حتى أنّ الكثير من أساتذة الجامعة وهم نخبة البلاد وطبقتها المثقفة تجدهم لا يستعملون الانترنت.

* قلة التعاملات المالية الإلكترونية، حتى أنّ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين يتخوفون من استخدام البطاقات الإلكترونية نظرا للأخطاء التي تحدث نتيجة استخدامها، لذا يلجئون للتعامل بالنقود الورقية.

* شح النصوص التشريعية في مجال التعاملات والمعاملات الإلكترونية وما صدر منها جاء على استحياء لينظم مسائل فرعية مثل التصديق الالكتروني مؤخرا.
* النقص الكبير في الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الإعلام والاتصال رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد من دورات تكوينية ورسكلة الموظفين الحكوميين.
* انتشار الجريمة الإلكترونية من خلال عمليات القرصنة والاختراقات للمواقع الإلكترونية الرسمية مثل ما حدث لموقع الضرائب .[15]

وفي نظرنا أن من بين المعيقات في الآونة الأخيرة ، حيث وبعد ذكر هذه المعيقات والتي ذكرت من طرف احمد بن عيشاوي سنة 2009 ، نرى أن هناك بعض التحسن النوعي مع ظهور معيقات أخرى ظهرت نتيجة التحولات الأخيرة :
*اسمرار ضعف البنى التحية لشبكة الاتصال بالرغم من تحسينها وظهور نوع جديد من النواقل المتطورة كالفيبر والذي يشكل أداة عصرية تمكن من رفع قدرة التدفق .
*ضعف وبطء في تطبيق نواتج القرارات المتخذة على اعلى المستويات في الواقع ، بالرغم من توفر النصوص والإجراءات التشريعية .
*نقص تشجيع الكفاءات وتحفيزهم لتقديم الأفضل ، فنجد أن رواتبهم مماثلة لرواتب الموظفين العاديين وهو ما ينقص من قدرات اداءاتهم.
*ضعف التكوين ونقل الخبرات من الخارج وتبني الخبرات ، وذلك ما اتضح بمصانع تركيب السيارات حيث لا يقتصر عملها على نقل الخبرات الحقيقية المتمثلة في التصنيع ، بل ينحصر في التركيب والتفكيك فقط وهو ما يقلل من نسبة اكتساب الخبرات وتطويرها .
*مجانية التعليم الجامعي وهو ما أدى إلى عدم فعاليته ، وأصبحت الجامعة تستقبل أعداد هائلة من الطلبة أدى إلى تغليب الكم على حساب الكيف وأصبحت الجامعة مستودع تجمد فيه الطاقات الشابة .
*اللجوء إلى استيراد مختلف الرقائق الالكترونية الهامة والتي تستخدم في مختلف الأجهزة الالكترونية مما يؤدي إلى عجز المؤسسات عن تصنيعها وخلق بيئة صناعية ، حيث نرى هناك الكثير من المخترعين والعلماء الجزائريين رواد في هذا المجال ولم تستغل طاقاتهم ، الأستاذ بلقاسم حبة مثال على ذلك.

2-4 دور الإدارة الالكترونية للنهوض بالخدمة العمومية وتحسين الحكم الراشد :

لقد أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة من وسائل اتصالات وشبكات إلكترونية في مجال الخدمات العامة ، يحقق مزايا عديدة ، إذ تحقق درجة عالية من الراحة والملائمة

مقارنة بتسليم الخدمة وجها لوجه ، أو الاتصال المباشر ، (**Contact Face- to- Face**) مع تسجيل السرعة في انجاز المهام ، وأداء الخدمات والحصول عليها أو طلبها ، والسهر على إشباع رغبة المواطن ، كما تؤدي إلى محدودية ، وقلة نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة ، بسب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الالكترونية، توفير واختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة ، بشكل ينهي مشاكل التعقيد ا لإداري ،والمرض البيروقراطي ، من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاعدة متكاملة من أدوات المعالجة ، والتي يمكن نشرها لمعالجة مشكلات التنمية التقليدية بطرق ابتكاريه، إن التوجه للخدمات العامة الالكترونية، وجعلها بالقرب من المواطنين، والزبائن ، والشركاء ، سيمكن الإدارة الإلكترونية للحكم من تسهيل توصيل الخدمات بشكل أفضل للمستخدم ، وإقامة روابط اقتصادية محسنة مع المشروعات التجارية ، وكذلك توفير إدارة أكثر كفاءة والتزاما للمشروعات الحكومية .فلا يمكن إغفال الدور الريادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، في تحقيق تطوير نوعي على مستوى مؤسسات الخدمة العمومية، وتقديم بديل للنماذج القائمة فيصورها التقليدية، حيث تعد التقنية الحديثة آلية للتغيير التنظيمي إذ بإمكانها تغيير طريقة عمل الأفراد داخل مؤسسات الخدمة العمومية وعلى رسالة، أو هدف المنظمة من خلال تغيير الظروف، وإزالة المشكلات التي تجابهها[16]

5- التنمية الاجتماعية كآلية لتحسين الخدمة العمومية بالجزائر:

مفهوم التنمية:

هناك اختلاف واضح بين مصطلح النمو والتنمية، فلنمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.

أما التمنية: فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترات من الزمن تخضع لإدارة بشرية ومجهود أنساني.

ولكي يكون المصطلحان أكثر وضوحاً يوضحهم بطريقة أسهل وابسط:

تعريف التنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور المتدرج، يطلق مصطلح التنمية على ما يحدث في البلاد المتخلفة فقط من تزايد في النمو تلحق هذه الأمم بالركب الحضاري.

1-5 عناصر التنمية الاجتماعية:

نستطيع إجمال العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

5-1-1التغير البنيوي: ويقصد بذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

5-1-2 الدفعة القوية: ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدر الإمكان. وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.

5-1-3 الاستراتيجة الملائمة: ويقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحاً لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة حسنة الإعداد من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً. ويستبعد طبعاً من الاستراتيجيات ما يسمى إستراتيجية عدم التدخل من قبل الدولة فالدولة تلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الشاملة.

2-5 قطاعات التنمية الاجتماعية:

لتحقيق هذه التنمية تلجأ المجتمعات إلى قطاعات معينه وفقآ لأسس معينه :

أ- من حيث نوعية الخدمات ألمقدمه:

ويقصد بالخدمات المقدمة مختلف المنظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية حيث أن التنمية الاجتماعية هي استثمار رأس المال في الطاقات البشرية وتقديم الخدمات التي تعود بالفائدة على الأفراد مثل التعليم ؛الصحة؛ الإسكان

ب- من حيث المجال الجغرافي : وتشتمل هذه على الخدمات المتعلقة بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية

ت- من حيث الفئات العمرية :

وتشتمل على الخدمات المتعلقة بالطفولة والشباب والمرأة والكهول. [17]

3-5 أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة :

ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة ولقد وضع "هويهاوس" أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة ولا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي:الحجم (السكان) ، الكفاية ، الحرية و المشاركة.

ونستنتج من هذا أن التنمية الاجتماعية معناها تطبيق العلم بكل صوره في تيسير حياة الإنسان على هذا الكوكب وإبراز القوى المودعة في بنيته. تحسين المجتمع ، وتحسين الفرد . وتعتبر التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم، والتنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحول في ثلاثة مستويات:

المستوى الأول :في اتجاه الأفراد بتحقيق الاشتراك في العمل الجماعي والرغبة في الإنجاز على أسس عملية

المستوى الثاني: بالتحول في البناء الاجتماعي ووظائفه لتذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي و تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا، كل ذلك في ظل مؤسسات لا مركزية ديموقراطية.

المستوى الثالث : التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي بتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وتطويع وتطوير التكنولوجيا الملحية وانتقاء التكنولوجيا المتقدمة. وكل ذلك يهدف إشباع رغبات الأفراد المتزايدة المتغيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية من جانب الدولة ، فهي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم، حيث يكمن الهدف منها تحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن الفجوة بين الدول النامية و المتقدمة تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية؛ وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة؛ لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف والتحديات المتعلقة بالمسألة.

لاقتصادية المعلنة على الدول النامية و الناشئة

التنمية في الجزائر :

إن المناخ الاقتصادي بالجزائر، ليس في منأى عن الارتدادات الناجمة عن الأزمات المالية و الاقتصادية التي يعيشها عالم اليوم ، فالخروج من قوقعة المداخيل البترولية

من خلال إتباع سياسات جادة عبر تنويع الاقتصاد الوطني سيقلل من احتمالات هذه التأثيرات.

و تثير مسألة تأثير انخفاض أسعار النفط على واقع الاقتصاد الوطني، التي تعقد قدرة خزينته العمومية بالدرجة الأولى على مبيعات النفط في أسواق الطاقة العالمية، مرجحا أن إعادة النظر في البرامج التنموية وتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي سيساعد في تفادي احتمال الانكماش الاقتصادي بالجزائر ، فضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وإخراجه من حلقة التبعية للمحروقات، مقترحا استراتيجية إعادة بعث المشاريع التنموية الكبرى وعلى رأسها دفع عجلة القطاع الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد عصب الاقتصاد الفعال لتفادي صدمات الأزمة المالية العالمية ، و مواجهة

تمر الجزائر حاليا بفترة تحولات اقتصادية صعبة تتطلب منها تركيز و تجنيد كل جهودها بغرض تجاوز الأزمة المالية و الاقتصادية الحالية الناتجة عن عودة انخفاض أسعار النفط إلى أدنى المستويات ، خاصة و أنها تعتمد عليه بصورة شبه كلية . و يعد الإصلاح أمر ضروري وعاجل ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة روع شامل يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد شهدت الجزائر منذ بداية التسعينات ترن الماضي جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والأزمة - أثرت على الأداء الاقتصادي، بفعل تراجع مداخيل المحروقات سنة 1986التي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، و العشرية السوداء مما تطلب ضرورة تطبيق جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية .و بالرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن في نهاية الثمانينات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت معدلات سالبة، إلا أن برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد أدى إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي . [18]

ومن خلال ما نلاحظه كباحثين فان التوجهات الجديدة أخذت بعين الاعتبار عناصر التنمية في مخططاتها خلال السنوات الأخير ، كالتكفل بما يسمى بمناطق الظل حيث يتم إعطاء توجيهات لتحقيق التنمية على مستوى المناطق النائية والمعزولة لوصلها بمنابع المياه وتزويدها بالغاز ومختلف شبكات الاتصال.

ففي لقاء الحكومة بولاة الجمهورية و ورؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية شهر فبراير المنصرم أعطى الرئيس تبون تعليماته بوجوب إجراء مسح شامل لمناطق الظل ، مسجلا قناعته بأنه "لا يمكن الحديث عن الجزائر الجديدة دون تنمية هذه المناطق" .
واعتبر رئيس الجمهورية ما يعانيه سكان بعض مناطق البلاد "وضع مرفوض تماما" خاصة في ظل توفر الإمكانيات اللازمة لتحسينه ليدعو المسؤولين المحليين إلى التكفل بالطبقة المعوزة و جعلها "شغلهم الشاغل"[19]

كما عملت الدولة الجزائرية بعد انتعاش أسعار النفط على تقديم منح بطالة للعاطلين عن الشغل وهو إجراء استفادة منه شرائح مختلفة من المجتمع ، منها المعوزين وذوي الهمم وكذا الشباب خرجي الجامعات ، وهو إجراء يساعد هذه الفئات على تسيير شؤونهم فترات محددة للتكفل بالبعض بصفة دائمة وهي الفئة المعوزة أما الفئة الأخرى والمتمثلة في الشباب فقد تم استدعائهم لإجراءات تكوينات بمراكز التكوين المهني من اجل إحالتهم على عالم الشغل .

كما تم إعادة بعث الاتفاقيات بين عدة مؤسسات صناعية من اجل فتح المصانع التي تم غلقها مع إعادة صياغة دفتر الشروط لجعله يتماشى مع متطلبات السوق ، ورفع نسبة الإدماج .

ت-آليات ترسيخ سلوك المواطنة ودورها في تعزز سبل الحكم الراشد

1-4 مفهوم المواطنة :

بالنظر للمعطيات المؤطرة لراهن مجتمعاتنا،والاضطرابات العميقة التي مست أغلب مناحي الحياة فيها، وبالنظر أيضا للتغيرات التي تطرأ على العالم كلّ يوم، يبدو لنا أن سؤال المواطنة أصبح ملحا ومن الضروري الإحاطة بحيثياته بكل دقة وبكل موضوعية لأنه لم يعد ممكنا في القرن الواحد والعشرين ضمان مكانة بين الأمم دون الاحتكاك والتفاعل مع الآخرين والاستفادة من تجاربهم لاسيما الدول التي تقود الركب ومن ثمة فالتفكير والتساؤل حول كل ما يتعلق بالدولة ووظيفتها وخاصة علاقتها بأفرادها-المواطنين- على اعتبار أنها كيان سياسي وقانوني وجهاز سلطة وإدارة وكل هذه الأوصاف لا تقوم إلا في وجود الأفراد – الموطنين- ولا تستقيم الا بحصول هؤلاء على حقوقهم وأدائهم واجباتهم وبحيث هذا الموضوع وكل ما يرتبط به من إشكاليات جزئية ، يمثل اليوم جوهر التفكير في العولمة وتشكيلاتها وتحدياتها وإخطارها أيضا.(**فارح مسرحي ، 2017 ، ص18**)[20]

المواطنة بمعناها اللغوي العربي فهي مأخوذة من الوطن، وبحسب كتاب"لسان العرب" "لابن منظور"، الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه وهو موطن الإنسان ومحله...ووطن بالمكان وأوطن أقام،وأوطنه أتخذه وطنا في المواطن.
أما المواطنة في الاصطلاح تعني" مجموع الحقوق والواجبات التي تمنح ويستطيع أن يكون بموجبها مواطنا قادرا على العيش بسلام مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص ،وعنصرا فعالا في عملية التنمية الوطنية .(الخال إبراهيم، وآخرون، 2021 ، ص 7) [21]

2-4 المواطنة وحقوق الإنسان :

يُمكن تعريف المواطنة (بالإنجليزيّة: **Citizenship**) على أنّها العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تقدِّم الدولة لمواطنيها الحماية ويردّون بدورهم على ذلك بأن يمنحوها الولاء، وتؤطر المواطنة العلاقة بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات؛ بحيث تضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم وتفرض عليهم الواجبات والمسؤوليات تجاه الدولة، وتحدِّد الدولة هذه المسؤوليات للمواطنين، كما أن لها الحقُّ بتمديد أو سلب بعض الصلاحيات لغير المواطنين أو الأجانب المقيمين فيها. العلاقة بين المواطنة وحقوق الإنسان تهتم حقوق الإنسان بالفرد على اعتباره إنساناً بشراً، أما المواطنة فتهتم بالفرد على اعتباره مواطناً يحمل جنسية تلك الدولة وأحد أعضاء المجتمع السياسي فيها.
كما تُعرَّف حقوق الإنسان (بالإنجليزيّة: **Human Rights**) على أنها مجموعةٌ من الحقوق المتأصِّلة في جميع البشر، بغضِّ النظر عن جنسيتهم، ومكان إقامتهم، وجنسهم، وأصلهم العرقي، ولونهم، ودياناتهم، ولغتهم، أو أي حالةٍ أخرى، وتشمل حقوق الإنسان حقوقاً عديدة لكلِّ فردٍ على وجه الأرض بشكلٍ متساوٍ دون تمييز أو تحيُّز، ومن هذه الحقوق: الحقُّ في الحياة والحريّة، وحقُّ التحرُّر من العبوديّة والتعذيب، وحقُّ حرية الرأي والتعبير، والحقُّ في العمل والتعليم، وغيرها من الحقوق.

3-4 العلاقة بين المواطنة وحقوق الإنسان :

تهتم حقوق الإنسان بالفرد على اعتباره إنساناً بشراً، أما المواطنة فتهتم بالفرد على اعتباره مواطناً يحمل جنسية تلك الدولة وأحد أعضاء المجتمع السياسي فيها، واعترافاً بأهمية حقِّ حصول الفرد على الجنسيّة؛ أيّ المواطنة الفعّالة فقد نصَّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديداً في المادة رقم 15 على: "أنّ لكلِّ فردٍ حقُّ التمتّع بجنسيةٍ ما،

وأنّه لا يمكن حرمان أيّ إنسانٍ تعسفاً من حقِّ الحصول على جنسيّة أو إنكار حقّه في تغييرها".

تبرز أهميّة حقِّ الفرد في الحصول على الجنسيّة باعتبارها الحقَّ الأوليّ للحصول على باقي الحقوق الأساسيّة للفرد في الدولة التي يحمل جنسيتها؛ إذ يُمكن اعتبارها بوابةً للحقوق الأخرى، وتُعتبر الجنسية أقوى علاقةٍ قانونيّة بين الفرد والدولة، وضماناً لحقوق الفرد في الدولة؛إذ تُقدّم الدولة بحيازتها للفرد الحماية الدبلوماسيّة، وغالباً ما تكون الجنسيّة شرطاً قانونيّاً لممارسة باقي الحقوق الأساسيّة في الدولة، بِمَا في ذلك كامل الحقوق السياسيّة، مثل: الحقِّ في التصويت أو تقلّد المناصب العامة أو غيرها، وبالتالي فإنّ الأفراد الذين حُرِموا تعسّفاً من حقِّهم في الحصول على الجنسيّة هُم من أكثر الأشخاص عرضةً لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم.**(إيمان الحياري ،2021 مفهوم_المواطنة_وحقوق_الإنسان،**https://mawdoo3.com/)[22]

المواطنة وحقوق الإنسان بالدساتير الجزائرية :

منذ أن استقلت الجزائر عام 1962سعت إلى وضع نصوص تأكيدا منها وحرصا على تعزيز وتحديد الطرق الكفيلة بحمايتها ، وقد صدر أول دستور سنة 1963 وبعد ذلك جاء دستور 1976 ، ليعبر عن الإرادة السياسية لطموحات الشعب في تبني الاتجاه الاشتراكي، كما تلاه دستور سنة 1989، والذي صدر عقب أحداث أكتوبر 1988 وصولا إلى التعديل الدستوري الجديد لسنة 2016.

لقد تضمنت الديباجة في التعديل الدستوري 2016 بأنه دستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق ،والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ، كما تبني الدستور مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1984 ، وكذا العهدين الدوليين لعام 1966 ونصت على ذلك ، إن تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة ، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه كما نص المشرع الجزائري على ضمان الحقوق و الحريات للمواطن الجزائري في التعديل الدستوري 2016 في فصل كامل وهو الفصل الرابع والذي تضمن حوالي 42 مادة حددت بوضوح حقوق المواطن الجزائري**(الخال إبراهيم،وآخرون، 2021 ،ص7)**[23]

تبلورت فكرة المواطنة وصارت أكثر نضجا في التعديل الدستورى لسنة 2020 وتعديلاته حيث جاء في الديباجة إن الشعب الجزائري « عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، وعن كل خطابات الكراهية وكل أشكال

التمييز من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية».

وجاء كذلك أنه يعتزم بأن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، وأنه يتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن.

دائما في نفس الديباجة جاء» أن الشعب يعبر عن حرصه لترجمة طموحاته فى هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة من خلال الحراك الشعبي السلمي الأصيل».

ومن خلال مضمون ما جاء في الديباجة يتبين أن المؤسس الدستوري اعتمد مصطلح الشعب، الذي هو مجموع الأفراد، أساس وضع الدستور وبناء مؤسساته وتسيير هذه المؤسسات العمومية بمشاركة جميع الجزائريين والجزائريات دون تمييز وعلى قدم المساواة، وهو إذ ينصص على أن البناء يتم في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية يؤكد من جديد على حكم الشعب وهو ما نصت عليه المادة 7 : الشعب مصدر كل سلطة.

في حين أبرزت المادة 35 الغاية من وجود المؤسسات العمومية فهي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وتعمل على إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أكدت المادة 37 كذلك على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون وهو ما يعد تكريسا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة.

مبدأ آخر لا يقل أهمية ألا وهو المساواة بين جميع المواطنين : لابد من الإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون، كل ذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي، المركز الاقتصادي، العقيدة السياسية، العرق، الجنس، وغيرها من الاعتبارات.

إن تحقيق مفهوم المواطنة ومعناها مرتبط بشكل وثيق بالأساسين السابقين، فبتحقيق هذين الأساسين يتحقق انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه،

والقدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب وإطاعة القوانين والأنظمة. مما لا شك فيه أنه من الضروري أن يتم تجسيد هذين الأساسين المنصوص عليهما بشكل واضح في التعديل الدستوري لسنة 2020 المرتكز على مبادئ ديمقراطية قائمة على أساس أن الشعب مصدر السلطات وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، إلى جانب المبادئ الأخرى كعدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في يد شخص أو جهة واحدة، وضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا ومجتمعيا، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة حرة نزيهة تحت إشراف كيان مستقل.

وقد حث التعديل الدستوري لسنة 2020 أيضا على المشاركة في المجالس الاستشارية على غرار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حيث نصت المادة 210 على أن: «يتولى المجلس على الخصوص مهمة توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية». ويتبين من نص هذه المادة أنّ من أولويات المجلس ضمان المشاركة والتشاور مع المجتمع المدني وبمفهوم المخالفة تتضمن عدم انفراد المجلس باتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية.

وبخصوص الآليات الدستورية المكرسة للمواطنة، حيث نصت المادة 213 في فقرتها الثالثة على أن يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، كما أنه يشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ومن الآليات الأخرى جاءت المادة 215 بصريح العبارة في الفقرة الثانية على أن يساهم المجلس الأعلى للشباب في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحسّ المدني والتضامن الاجتماعي.

وضمن الآليات الأخرى خاصة المتعلقة بالجانب السياسي التي يمكن أن ترسخ لقيمة المواطنة بشكل إيجابي وفعال نجد الأحزاب السياسية، الانتخابات وهى بمثابة ميكانيزمات وأدوات فعالة في تعزيز المواطنة الناشطة والفاعلة من خلال الثقافة الديمقراطية، التنمية والثقافة السياسية والمشاركة السياسية، ومن أجل تحقيق ذلك ترجمت تلك الغايات من خلال الإرادة السياسية في تجسيد إعداد ووضع قانون الانتخابات الجديد، فبالنظر إلى الأهداف المرجوة من هذا القانون وبالنظر إلى أجواء النقاش وآراء الفواعل المجتمعية فإن مضمونه يبعث على التفاؤل في أن يكون فى مستوى رهانات الحاضر والمستقبل ألا وهي تكريس مبدأ الفرص وأخلقة العمل

السياسي مما يتيح فرصة للمشاركة والانخراط في العملية السياسية اختيارا أو اتخاذا للقرار سواء في الهيئات المنتخبة أو الأحزاب السياسية باعتبارها المكونات الأساسية لاسترجاع ثقة المواطن في الدولة ومؤسساتها.[24]

ومن خلال ما تم التطرق إليه بما يمكن إن يتمتع به كل فرد بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون،وتجدر الإشارة إلى ما لاحظناه كباحثين أن سلوك المواطنة يكتسبه الفرد من خلال تلبية وإشباع حاجات الفرد والتي ترسخ فيه الشعور بالأمن وذلك من خلال عدة نقاط :

أ-السلامة الجسدية :

إن حاجة الأفراد إلى هذا العنصر يقتضي تكريس العديد من الاهتمامات المتعلقة بالصحة الجسدية والنفسية ، لجميع الأفراد سواء تعلق الأمر بالاهتمام بصحة الأطفال من خلال المتابعة الدورية للأمهات خلال فترة الحمل آو حتى في المراحل الأولى لنمو الأطفال وذلك بتوفير التشخيص المناسب والمتابعة من خلال الصحة المدرسية لاكتشاف الأمراض المزمنة والحد منها آو حتى القضاء عليها ، كذلك العمل على وضع برنامج خاص للتطعيم خلال جميع المراحل مع الاعتماد على التحسيس بضرورة العملية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية على مستوى جميع المراكز الصحية التابعة لها، ونلمس ذلك على مستوى جميع المؤسسات التربوية والصحية التي تتابع العملية عن كتب وتشترط الدفتر الصحي كشرط للتسجيل في المؤسسات التربوية من اجل ضمان نجاعة العملية ، كما تمكن الهيئات المختصة بالتوصل إلى مختلف المناطق النائية والريفية لمتابعة هذه العمليات والإشراف عليها وبالتالي فالجزائر تحرص كل الحرص على العناية بسلامة المواطنين ، كما كانت الجزائر من أوائل الدول التي حرصت على اقتناء اللقاح الخاص بوباء كورونا سنة 2020 بعد التأكد من نجاعته والانتهاء من تجريبه وتقديمه لمواطنيها مجانا ، بل أكدت الدولة على ضرورة أخذه على جرعات ، وأيضا عملت حتى على تصنيعه محليا ، ناهيك عن إطلاق عدة مشاريع لتصنيع مختلف الأدوية محليا ، كما تمنح الأدوية للمرضى الذين يعانون أمراض مزمنة مجانا وفي الكثير من الأحيان يمنع بيعها بالصيدليات وذلك من اجل عدم المتاجرة بها وتوكل هذه المهام لهيئات خاصة لتوزيعها بشكل يضمن توزيعها لمستحقيها، وعليه نجد ان الجزائر تسعى جاهدة لتوفير الأمن الصحي لمواطنيها دون استثناء.

ب-الأمن الوظيفي :

يشير الأمن الوظيفي إلى شعور الفرد بالأمان والعاطفة اتجاه منظمته من خلال تلبية احتياجاته ورغباته. حيث يعتمد الشعور بالأمان على قدرة الفرد على توفير ما لديه (الأمن النفسي)وكذلك أمن الراتب في المستقبل، والشعور بالاستقرار الوظيفي لديه

فمن خلال هذا التعريف يتكون الأمن الوظيفي من الأبعاد الثلاثة التالية :

(الأمن النفسي من خلال شعور الموظف بالراحة والأمان بممتلكاته أمن الراتب ،(الحوافز والتعويضات) ،الاستقرار الوظيفي إلى غاية الوصول لسن التقاعد) ،كما يقصد به شعور الأفراد بحصولهم على وظيفة ملائمة لقدراتهم ومهاراتهم وضمان الاستمرار فيها في المستقبل بالمنظمة التي ينتمون لها في أحسن ظروف عمل، وعدم تعرضهم لأي تهديدات حول فقدان الوظيفة، أو تذبذب في فرص الترقية وغيرها من العوامل التي تسبب توتر الموظف وعدم استقراره ، وبشكل عام فان الأمن الوظيفي هو حصول الموظف على الوظيفة التي تضمن له الاستقرار الوظيفي ، وعدم شعوره بالخوف والتهديد من فقدان وظيفته او التوتر والقلق حول مستقبله الوظيفي بالمؤسسة .
25

وعلى اثر ما تم ذكره ومن خلال هذا العنصر نلاحظ أن الدستور الجزائري يكفل حق المواطنين في التعليم على كافية المستويات والأطوار إضافة إلى مجانيته ، كما يضمن التكوين بمؤسسات التكوين المهني للطلبة الذين لم يحققوا نجاح على مستوى المؤسسات التعليمية ، وذلك من اجل دمجهم في الحياة المهنية ، حفظا عليهم من التسرب المدرسي وإدماجهم بالحياة العملية حيث تقدم لهم فرص للتكوين الميداني مع منحهم فرص للتربص بمختلف المؤسسات وهو الأمر الذين يضمن لجميع المتخرجين من مختلف المؤسسات التعليمة فرص المشاركة في مختلف مسابقات التوظيف هذه الأخيرة التي من شانها توفير مناصب شغل تضمن لهم حق العيش الكريم.

كما أن عالم الشغل بالجزائر يوفر لجميع المواطنين التي يتمتعون بالحقوق المدنية والذين تتوفر لديهم الشروط اللازمة لذلك دون استثناء أو تمييز، وذلك ما تنص عليه التشريعات والقوانين، كما نجد حتى الموطنين الذين لديهم سوابق عدلية تم العمل على تخفيض عقوباتهم في حال إتمام مسارهم الدراسي وحصولهم على شهادة الباكالوريا كما يضمن لهم حق التعليم ، والإشراف على متابعتهم وإدماجهم بعد استنفاذ عقوباتهم .

أما بالنسبة لعالم الشغل فهم يتمتع بترسانة من القوانين والإجراءات تعكف على متابعته هيئات خاصة ، تضمن من خلاله حقوق الموظفين وتحدد واجباتهم للتصدي لكافة أنواع التعسف والظلم خلال المسار الوظيفي ، وسبيل المثال تتكفل مديرية الوظيف العمومي ، ومديرية العمل ، والنقابات العمالية على متابعة مختلف المشكلات المتعلقة بالشأن ، حيث يمكن للموظف تقديم شكاوى لمختلف الهيئات وعلى أعلى المستويات لضمان حقوقه، كما يضمن للموظف الحق في مجلات عدة تتعلق في الوظيفة ، كالسكن الوظيفي لبعض القطاعات ، والضمان الاجتماعي والذي يضمن نسبة في الحق في العلاج واقتناء الأدوية ، وكذا الحق في المعاش عند التقاعد وهي حقوق تضمنها الدولة الجزائرية لجميع موظفيها دون استثناء أو تمييز.

لكننا نلاحظ بعض النقائص والمتمثلة في ضعف الرواتب خاصة لدى الفئة المتوسطة وعدم قدرتها في الكثير من الأحيان على تلبية مختلف الحاجيات خاصة في الفترة الأخيرة بسب عدم مراجعة سلم الأجور لفترة طويلة ، ويعود ذلك حسب رأينا إلى أسباب عديدة ومن بينها عدم تعافي الاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كلي على المحروقات خاصة في ظل اعتماد التوظيف بشكل كلي على الوظيفة العمومية ، وغياب التوظيف بالمؤسسات الاقتصادية والتي تعتبر جد قليلة ، حيث سعت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى الاعتماد على الاستثمار وقد تم تفعيل ومراجعة قانون الاستثمار الذي بإمكانه حل مثل هذا الإشكال .

ت-امن الموارد :

إن نقص الموارد مشكلة كبرى تواجه الدول في كل زمان ، كما أن هدر الموارد ليس بأقل أهمية من نقصها ،وإذا ما ترافق النقص مع الهدر تصبح الدولة أمام تحدٍ وجودي كما هو حال العديد من الدول النامية ذات البيئات والمناخات الجافة، فمواجهة تحدي نقص الموارد وهدرها يتطلب إرادة سياسية غير تقليديه تفصح عن تكامل تام ما بين الإستراتيجية الخاصة بأمن الغذاء واستراتيجيات الموارد من مياه وأراضٍ وطاقه .

وفي غياب التكامل بين أمن الموارد وأمن الغذاء باعث على الخلل في جهود التنمية . فقد كان هذا الغياب في مقدمة الأسباب المسؤولة دائماً عن إخفاق النمو الاقتصادي في رفع مستوى الأمن الغذائي.

وإذا كان تلازم استراتيجيات أمن الموارد وأمن الغذاء هاماً وضرورياً فإن أول روافعه بناء ثقافة مجتمعية واعية تجاه المحافظة على الموارد وصيانة مصادرها وتجنب هدرها،ليس هذا وحسب إذ لا غنى أيضا عن الاستثمار بالبحث العلمي وربطه

باحتياجات التنمية وتوطين التكنولوجيا وتسخير نتائج البحوث والابتكارات العلمية لتعزيز أمن الموارد والغذاء.

ها هو العالم يغذ الخطى لمواجهة التحديات المورديه والغذائية على أكثر من صعيد سواء في تحلية المياه ، أو الزراعة المائية (بدون تربه) ، أو في التوسع في استخدام الطاقة الشمسية ، أو ريادة آفاق الأغذية المعدلة وراثيا .

ث-الأمن الأسري والصحي:

ج-امن الممتلكات :[26]

الخاتمة :

جاءت هذه الدراسة لمحاولة تفسير توجهات الخدمة العمومية في الجزائر والتحولات التي رافقت هذه العملية ، حيث تم التعريج على متطلبات الحكم الراشد ضمن الخدمات المقدمة ووفقا للعناصر التي تتطلبها ، فالجزائر ومن خلال الإصلاحات التي جاءت بعد الاستقلال وعلى اثر المراحل والتقلبات السياسة حاولت مرارا وضع إصلاحات في كل مرحلة فرضتها عليها التحولات المحلية والعالمية ، من اجل تحقيق التنمية والخروج من نفق الدول السائرة في طريق النمو ، ويتضح ذلك من خلال سرد هذه المراحل بهذه الورقة البحثية ، ونلاحظ أن هناك دوما استعداد للنهوض حسب النصوص التنظيمية والتشريعات والقوانين ، إلا أن الواقع يبين أن هناك بطء كبير في ظهور النتائج على ارض الواقع ، وحتى في حال ظهورها فأنها لا تتسم بالفعالية والنجاعة اللازمتين ، وحسب رأينا يعود ذلك إلى عوامل عدة ، منها التغيرات السياسية التي تمر بها البلاد في كل مرة والتي تؤثر على سيرورة الإصلاحات ، كذلك الاعتماد على النفط دون اللجوء إلى إصلاحات اقتصادية حقيقية ، أيضا ما نلاحظه أن سياسات الدعم و عززت السلوك الاعتمادي خاصة لدى المؤسسات والتي أصبحت عالة على الدولة ، وهو ما اثر على قيم العمل ، ولجوء جميع طالبي الشغل إلى المؤسسات العمومية ، وانتشار الفساد الإداري .

بالرغم من هذه النقائص إلا أن هناك مكتسبات عديدة تم تحقيها في الواقع ، كان على إثرها ظهور بوادر التنمية من خلال البنى التحتية ، المتمثلة في شبكات الطرقات والسكك الحديدة والمطارات والجامعات التي تم استحداثها ، كذلك فتح المجال للمجتمع المدني للمساهمة في بناء سبل التنمية والمشاركة في عملية البناء ، وعلية وفي الأخير وبرأينا يجب تكاثف الجهود من جميع الأطراف وعلى جميع الأصعدة والأطر للمساهمة في عملية التنمية ، وتقديم المقترحات والبدائل لتحقيق السبل المنشودة.

ومن اجل زرع سلوك المواطنة يجب تحسين الخدمات العمومية وجعلها في مستوى تطلعات الأفراد ، ليتم المحافظة على المكاسب ، والمساهمة في صناعة التنمية والتطور والنماء.

. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1-ستيفن كوهين رونالد براند، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد هيجان، (1997):"إدارة الجودة الكلية في الحكومة، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة للبحوث.

2-فارح مسرحي (2017)" المواطنة والانسنة " منشورات الوطن اليوم ،العلمة ، سطيف ، الجزائر.

الأطروحات:

1-عشور عبد الكريم (2010)**"دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر"**,مذكرة مقدمة استكمالالمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة متنوري, قسنطينة.

2-بروسي رضوان(2009):، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية. باتنة ، الجزائر.

3-زروال يوسف،" الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في الواقع التجربة الجزائرية "(مذكرة)، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، .

4-عشور عبد الكريم(2011)، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر". مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،2011.

المقالات:

1-غالم الهام مصطفى (2018) " الحوكمة الالكترونية كمدخل للإصلاح الإداري أسس نظرية واليات التطبيق تجربة" المجلة المصرية لعلوم المعلومات كمدخل لإصلاح الخدمة العمومية ،مجلد 5 العدد 2 ،

2-مجلس الأمة (2006) "دور البرلمان في الوقاية من الفساد" مجلة الفكر البرلماني 11 الجزائر(جانفي 2006) ،.
3-لخضر رابحي ، عبد المجيد بن يكن (2018) " الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مجلة العلوم القانونية والسياسية ،الجزائر .
4-باحماوي عبد الله (2019): " سبل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة العامة بالجزائر" مجلة القانون والمجتمع ، المجلد 7 العدد 02 .
5-بارك نعيمة (2019): " تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لإرساء الحكومة الالكترونية بالجزائر"- دراسة تحليلية – مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية-المجلد الثالث، العدد الثاني /سبتمبر 2019 .
6-العربي عطية (2010) " الإطار الفني لعمل الحكومة الالكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 18 .
7-فتيحة فرطاس (2016):"عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين،" مجلة الاقتصاد الحديد تصدر عن مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،، العدد15، ج2، .
8-أحمد بن عيشاوي (2009): أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد7، 2009، 293.
9-حوالف رحيمة (2017): " تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط " مجلة البدر الحجم 9 العدد 01 جانفي 2017 .
10- الخال إبراهيم وآخرون ، (2021) " قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري " مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية ، باتنة ا، الجزائر .المجلد 2-العدد03, مجلة دورية علمية محكمة المركز الجامعي بريكة .
11- ربيعة كيرد وآخرون (2021)" اثر الالتزام الوظيفي على الالتزام التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر-الاغواط ، مجلة الباحث ، المجلد 21(01) 2021 .

مواقع الانترنيت:

1-رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2021كل الحقوق محفوظة. رئاسة الجمهورية https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments.

2-سهام ح (2022)الموقع الالكتروني الشروق اونلاين مؤشر-التنمية-البشرية-الأممي-الجزائر-ا *https://www.echoroukonline.com 11/09/2022*.

3-احمد السيد كردي (2010) : " أهم محاور التنمية الاجتماعية " كلية التجارة جامعة الأزهر

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126838 *.24/05/2010*

4-وكالة الأنباء الجزائرية : "مناطق الظل ملف في صدارة أولويات الرئيس تبون" *https://www.aps.dz/ar/regions/98391-2020-12-21-11-25-10* *.21/11/2020*

5-إيمان الحياري (2021)" مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان " أخر تحديث 2021/12/8 مفهوم_المواطنة_وحقوق_الإنسان،/https://mawdoo3.com.

6-شويدر عبد الحليم ، 2021 أعمدة-و-مقالات/مساهمات/*item/167366*-المواطنة-قيمة-حضارية-ومناعة-داخلية *http://www.ech-chaab.com/ar*.

7- عاكف الزغبي (2019): " امن الموارد وامن الغذاء" موقع عمون بتاريخ *https://www.ammonnews.net/article/474602* 2019/07/31

[1]- عشور عبد الكريم (2010)**"دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"**,مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة متنوري ,قسنطينة ,ص 40

[2]- غالم الهام مصطفى (2018) " الحوكمة الالكترونية كمدخل للإصلاح الإداري أسس نظرية واليات التطبيق تجربة" المجلة المصرية لعلوم المعلومات كمدخل لإصلاح الخدمة العمومية ،مجلد 5 العدد 2 ، ص -ص(223-222)

[3]-بروسيرضوان(2009):،"الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية. باتنة ، الجزائر.

[4]- زروال يوسف،" الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في الواقع التجربة الجزائرية"(مذكرة) .، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2009 .ص 100 ،

[5]- مجلس الامة (2006) "دور البرلمان في الوقاية من الفساد" مجلة الفكر البرلماني 11 الجزائر(جانفي 2006) ، ص 217

[6]-رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2021كل الحقوق محفوظة. رئاسة الجمهورية-https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments

[7]- زروال يوسف،" الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في الواقع التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ،ص(140)

[8]- سهام ح (2022)الموقع الالكتروني الشروق اونلاين مؤشر-التنمية-البشرية-الأممي-الجزائر-ا https://www.echoroukonline.com 2022/09/11

[9]- عشور عبد الكريم(2011)، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر." مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،2011 .ص 64

[10]- لخضر رابحي ، عبد المجيد بن يكن (2018) " الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مجلة العلوم القانونية والسياسية ،الجزائر ص-ص(498-496)

[11]- باحماوي عبد الله (2019): "سبل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة العامة بالجزائر" مجلة القانون والمجتمع ، المجلد 7 العدد 02 ص-ص 321-338

[12]- بارك نعيمة (2019): "تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لإرساء الحكومة الالكترونية بالجزائر"- دراسة تحليلية – مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية-المجلد الثالث، العدد الثاني /سبتمبر 2019 ص(147)

[13]- العربي عطية (2010) " الإطار الفني لعمل الحكومة الالكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 18 ص-ص(74-72)

[14]- فتيحة فرطاس (2016):"عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين،" مجلة الاقتصاد الحديد تصدر عن مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،، العدد15، ج2، 2016 ص 16

[15]- أحمد بن عيشاوي(2009): أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد7، 2009، 293

[16]- ستيفن كوهين رونالد براند، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد هيجان، (1997):"إدارة الجودة الكلية في الحكومة، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة للبحوث، ، ص 103 .

[17]- احمد السيد كردي (2010) : " اهم محاور التنمية الاجتماعية " كلية التجارة جامعة الأزهر
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126838 2010/05/24

[18]- حوالف رحيمة (2017): " حديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط " مجلة البدر الحجم 9 العدد 01 جانفي 2017 صفحة1-32 ص -ص 11-12

[19]- وكالة الانباء الجزائرية : "مناطق الظل ملف في صدارة أولويات الرئيس تبون"
https://www.aps.dz/ar/regions/98391-2020-12-21-11-25-10 2020/11/21

[20]- فارح مسرحي (2017)" المواطنة والانسنة " منشورات الوطن اليوم ،العلمة ، سطيف ، الجزائر.

[21]- الخال إبراهيم وآخرون ، (2021) " قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري " مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية ، باتنة ا، الجزائر .المجلد 2-العدد03, مجلة دورية علمية محكمة المركز الجامعي بريكة ص 5،.

[22]- ايمان الحياري (2021)" مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان " أخر تحديث 2021/12/8
مفهوم_المواطنة_وحقوق_الإنسان،/https://mawdoo3.com

[23]- الخال إبراهيم وآخرون ، (2021) " قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري، مرجع سبق ذكره ص 7.

[24]- شويدر عبد الحليم ، 2021 أعمدة-و-مقالات/مساهمات/item/167366-المواطنة-قيمة-حضارية-ومناعة-داخلية /http://www.ech-chaab.com/ar

[25]- ربيعة كيرد وآخرون (2021)" اثر الالتزام الوظيفي على الالتزام التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر-الاغواط ، مجلة الباحث ، المجلد 21(01) 2021 ، ص(413).

[26]- عاكف الزغبي (2019): " امن الموارد وامن الغذاء" موقع عمون بتاريخ 2019/07/31
https://www.ammonnews.net/article/474602